تقييم تجربة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط إلى بنك الأهلي المتحد الإسلامي

أ. **صبرينة بوطبة** جامعة بسكرة– الجزائر
أ. **د حدة رايس** جامعة بسكرة– الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة الدولية، من خلال تناول الجوانب النظرية لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بإبراز أهم الدوافع التي أدت بالبنوك لانتهاج هذا النوع من الصيرفة، ثم التطرق لمناهج ومراحل التحول، كما قمنا باستعراض وتقييم تجربة تحول بنك الأهلي المتحد إلى بنك إسلامي، حيث قمنا بعرض أهم البيانات والمؤشرات المالية للبنك قبل وبعد التحول من سنة 2007 إلى سنة 2014 وتحليل هذه البيانات والمؤشرات المالية.

وبناءا على دراسة حالة البنك خلال الفترة التي سبقت وتلت عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية توصلت الدراسة إلى نتيجة أهمية تحول المصارف التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية ومساهمتها في تحسين آدائها المالي في ظل ظروف عدم الإستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإسلامية، بنك إسلامي، بنك تقليدي، نسب ومؤشرات مالية، الأداء مالي.

Résumé

Visant l'étude à souligner l'importance de la transition vers une bancaires islamique à l'évolution de l'évolution que connaît la scène internationale, par le biais d'aborder les aspects théoriques du processus de transition vers la bancaires islamique mettra en évidence les principales raisons qui ont amené les banques pour adopter ce type de services bancaires, et traiter des méthodes et des étapes de la transition.

Nous avons également l'examen et l'évaluation de l'expérience de la transformation de la Banque communautaire uni à la Banque islamique, où nous avons présenté les principales données et indicateurs financiers de la Banque avant et après le passage à l'an 2007 à l'an 2014 et l'analyse de ces données et indicateurs financiers.

En se concentrant sur l'étude de cas de la Banque au cours de la période qui a précédé a été suivie d'un processus de transition vers bancaires islamique de l'étude de l'importance de transformer les banques classiques de services bancaires d'Iran et sa contribution à l'amélioration de son fonctionnement financier dans des conditions d'instabilité financière.

Mots-clés: la banque islamique, banque islamique, une banque conventionnelle, ratios et indicateurs financiers, la performance financière.

المقدمة:

شهدت السنوات الاخيرة تزايدا كبيرا في عدد المصارف الإسلامية الى جانب تحول العديد من المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية اليوم أمرا ضروريا لا يمكن الإستغناء عنه، فالبنوك التقليدية تسعى إلى دخول عالم الصيرفة الإسلامية من خلال تبني مختلف الأساليب والوسائل الممكنة، هذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي: **ماهي دوافع التحول نحو الصيرفة الإسلامية؟ وماهو أثر هذا التحول على البنك بعد إتمام عملية التحول؟**

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية ما هي إلا عملية شكلية يقوم من خلالها البنك التقليدي بتقديم العمل المصرفي الإسلامي؛
- لعملية التحول أثر إيجابي على البنك أثناء وبعد إتمام عملية التحول.

ولمعالجة هذا الموضوع الذي له أهمية بالغة في الصناعة المالية الإسلامية باعتبار أنّ عملية التحول هي خطوة هامة نحو أسلمة النظام المالي وإلغاء الربا من المعاملات المصرفية، ولتحليل أكبر قدر ممكن من الجوانب المتعلقة بتقييم تجربة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط نحو الصيرفة الإسلامية وللإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيم هذا الدراسة إلى:

اولا ماهية التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

I. مفهوم التحول للصيرفة الإسلامية: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى تعريف التحول نحو الصيرفة الاسلامية، ثم دوافع التحول كما سنتطرق أيضا إلى تاريخ التحول، وفي الأخير سنعرض المداخل المختلفة للتحول.

1- تعريف التحول للصيرفة الإسلامية: لغة التحول يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر(إبن منظور محمد بن مكرم، د س ن، ص 184) والانتقال من حال إلى حال(قلعجي محمد، 1988، ص 434) والاسم الحول ومنه قوله تعالى:﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً

﴾(سورة الكهف،108) أي تحولا وتغيرا وانتقالا(مخلوف حسين محمد، د س ن، ص 138) ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من

الأول(إبن منظور محمد بن مكرم، د س ن، ص 184)، وفي الاصطلاح يعني الإنتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا (الربيعة سعود محمد،1992، ص 15) ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذا وعطاء (مصطفى على أبو حميرة، نوري محمد أسوسي، 2010، ص 4)، وعليه فإنّ التحول يقصد به التغير والانتقال من وضع معين إلى وضع آخر وهذا التغير أو الإنتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه (يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، 2010، ص 3).

ولقد تعددت الآراء حول تعريف ظاهرة التحول فعرّفها أحد الباحثين: "بأنّها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية"(حسين حسن شحاتة، 2001، ص 33) كما عرف البعض ظاهرة التحول بأنها قيام البنوك بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية تحت مسمى النظام المزدوج الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية(عمر زهير حافظ، 1996، ص 60).

2- دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: سنحاول فيما يلي التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي إلى تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، 2010، ص ص 5.4):

أ-السعي نحو تعظيم الأرباح: هذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي للبنوك التقليدية وهو تحقيق الأرباح حيث أنّ العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح، وقد أجريت دراسة ميدانية-دراسة الشريف فهد: الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الإسلامية ومن نتائج هذه الدراسة: أن 82% من البنوك كان من أهم دوافع تحولها هو المحافظة على العملاء الحاليين للبنك الذين يرغبون بتنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، و47% من البنوك كان من أهم دوافع تحولها هو المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي، ويرفضون العمل المصرفي المخالف والمتمثل بالربا، و24% من البنوك كان من أهم دوافع تحولها إرتفاع معدلات عائد الإستثمارات المصرفية الإسلامية مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.

ب-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: إنّ الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى هو الدافع الرئيسي وراء تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

3- تاريخ التحول للصيرفة الإسلامية: تعتبر السودان الأولى عربيا في تحويل نظامها المصرفي إلى النظام الإسلامي، حيث نشأت تجربتها عام 1973م وكان الدافع لذلك أنّ هناك قطاعا كبيرا من المواطنين وخاصة في الريف ورجال الأعمال يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية فكان لابد من إيجاد البديل الإسلامي الذي تمثل في إنشاء بنك الادخار السوداني عام 1975م، أما في مصر فتعتبر الأولى عربيا في تقديم مصارفها التقليدية لمنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بإنشاء نوافذ إسلامية متخصصة في تقديم هذه المنتجات لعملائها حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية أطلق عليه إسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية، ولكن تجربة التحول في المصارف الإسلامية لم تلق ازدهار في مصر لأسباب عديدة كما أنّ فتوى الأزهر بجواز الفائدة المصرفية كان لها الأثر في فشل الفكرة، أما السعودية فقد تم تقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال البنوك التقليدية وفي عام 1987م قام المصرف الأهلي التجاري بإنشاء أول صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم هيكلته بناءا على صيغة المرابحة، عقب ذلك قام المصرف بإنشاء فرع إسلامي له في عام 1990م وقد تكاثرت الفروع و انتشرت حتى بلغت 263 فرعا عام 2008م، وكان لنجاح تجربة البنك الأهلي التجاري دافعا لباقي البنوك التقليدية في المملكة أن تنحو نحوها في التحول الكلي أو الجزئي للصيرفة الإسلامية، أما الإمارات العربية المتحدة فكانت لها أول تجربة رائدة في إنشاء مصرف إسلامي مازال عاملا إلى يومنا هذا وهو بنك دبي الإسلامي الذي أسس في عام 1975م، أما تجربة التحول فكانت مصرف الشارقة الإسلامي وهي تجربة التحول الأولى في الإمارات، حيث تم تحويل بنك الشارقة الوطني في عام 2002م ليصبح مصرف الشارقة الإسلامي، أما في الكويت فيعتبر البنك العقاري الكويتي أول بنك عمل على التحول الكامل وذلك بعد صدور

القانون رقم 30 لسنة 2003م.(أحمد عبد الرحيم آل محمود، أحمد صالح المرزوقي، 6 و7 اكتوبر 2015، ص ص 67-69).

II. المداخل المختلفة للصيرفة الإسلامية: سنعرض كل مدخل من هذه المداخل على حدا فيما يلي(سعيد بن سعد المرطان، 2005، ص ص 5-7):

1- مصارف تبيع منتجات إسلامية: يقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي التي بدأت بتطوير بعض صناديق الإستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم والتي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

2- مصارف فتحت نوافذ إسلامية: نظرا لضعف مصداقية الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية لجأت بنوك أخرى إلى معالجة هذا القصور بافتتاح وحدات إسلامية في فروعها التقليدية أو في مقراتها الرئيسية متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، ولتحقيق مزيد من المصداقية قامت هذه البنوك بتعيين هيئة رقابة شرعية لمراقبة سلامة التطبيق وتوافقه مع أحكام الشريعة ومن الأمثلة على هذه الفئة من المصارف نذكر: مصرف درسدنر كلاينوورث بنسن الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية 1980م، ومجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسما خاصا بالتمويل الإسلامي، ومصرف Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة 1980م قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في دولة البحرين في عام 1996م، والبنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية، والبنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي، وبنك الكويت المتحد UBK الذي أنشأ وحدة متخصصة للإستثمار الإسلامي 1991م، والبنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية، وغيرها من البنوك.

3- مصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية وأنشأت فروع إسلامية جديدة: في مقابل المدخلين السابقين واللذان كان دافعهما تجاريا بحتا كانت هناك بعض البنوك التقليدية التي أراد القائمون عليها أسلمة مجمل أعمالها وكان مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو الدخول في عملية تحول تدريجية من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية مع أخذ

هذه الإدارة على عاتقها مهمة وضع الخطط الإستراتيجية للعمل مبتدئة بتحويل بعض الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية كاملة مع إنشاء فروع إسلامية جديدة في مواقع مختارة بعناية لضمان أكبر قدر من فرص النجاح، ومن أجل مزيد من الضمان لسلامة التطبيق واكتساب المزيد من ثقة الجمهور قامت إدارات الصيرفة الإسلامية بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية الأمر الذي كان له آثار محمودة على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي ومن الأمثلة على هذه الفئة من البنوك نجد البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك العاملة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وبنك مصر الذي افتتح فروعا إسلامية ولكن ليس بغرض التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية لباقي فروعه وأعماله، كما بدأت العديد من البنوك في كل من ماليزيا وباكستان ومصر بالأخذ بهذا التوجه وافتتاح فروع إسلامية لها كما أنّ هناك مطالبة قوية بتبني هذا المدخل في دولة الكويت وغيرها من الدول.

4- مصارف شقت طريقها إلى التحول دفعة واحدة: هذه الفئة من البنوك رغبت في التحول إلى الصيرفة الإسلامية دفعة واحدة إيمانا منها بأنّ هذا الطريق هو الطريق الأصوب والأسرع والأكثر جدارة لاكتساب ثقة العملاء في سلامة التطبيق، ولعله مما ساعد هذه البنوك على تحقيق أهدافها في هذا الخصوص هو الصغر النسبي لحجمها السوقي وما صاحب ذلك من سهولة نسبية أيضا في إعادة تأهيل العاملين بها لقيادة دفة العمل في شكله الجديد، ومن الأمثلة على هذه الفئة من البنوك بنك الشارقة الوطني في الإمارات العربية المتحدة الذي أتم بالفعل عملية التحول المنشودة، وبنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية.

ثانيا: مراحل وآثار تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية.

I. مراحل (خطوات) التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

1- وضع خطة التحول: يقوم خبراء في الصيرفة الإسلامية بوضع خطة التحول وتقديم الحلول الشرعية لمشكلات تنفيذها وتتضمن هذه الخطة عادة الموضوعات التالية(حسين حامد حسان، 2002، ص ص 4-6):

-تسوية حقوق المساهمين الناتجة عن تقاضي البنك فوائد على قروضه قبل التحول؛

-تسوية القروض التي منحها البنك لعملائه بفوائد لآجال محددة؛

-تسوية الودائع وحسابات التوفير بفائدة القائمة عند التحول؛

- تدريب العاملين في البنك حيث أن التحول يقتضي وضع خطة تدريب محكمة تقدم فقه المعاملات الشرعية وأصول الصيرفة الإسلامية، وطبيعة ومبادئ عمل البنوك الإسلامية، بطريقة مناسبة للعاملين في البنك، وتشرح لهم بدقة خصائص الأوعية الإدخارية، وصيغ الإستثمار وعقود التمويل التي يستخدمها البنك الإسلامي بديلا عن قبول الودائع واستخدامها بعقود قرض ربوية، ويجب أن يجمع القائمون على التدريب بين التخصص العلمي في الشريعة الإسلامية والخبرة العملية الكافية بعمل البنوك الإسلامية حتى يضع الحلول الشرعية المناسبة لما يواجه العمل المصرفي الإسلامي من مشكلات أو المتدربين خصوصا في مرحلة التحول؛

-وضع أو مراجعة وتعديل المعايير والقيود المحاسبية التي تتفق مع طبيعة نشاط البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة فيه، ويمكن الإستفادة بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين في ذلك؛

-تكوين هيئة فتوى ورقابة شرعية، تقوم بإعداد صيغ الاستثمار وعقود التمويل، والمعاونة في تنفيذ خطة التحول، وإعداد برامج التدريب والإشراف على تنفيذها.

2- خطوات العمل: تتعلق المرحلة الأولى بأسس تحويل النظام نفسه والتي تتمثل في الأمور القانونية والمؤسسية من كادر ونظام ومحاسبي وأخرى بخطوات فنية إجرائية يمكن توضيحها فيما يلي (صادر راشد الشمري، 2008، ص ص 230.229):

أ-الإجراءات الإدارية اللازمة للتحول:

- الإجراءات القانونية (قرارات الهيئة العمومية للبنك والموافقات الأخرى اللازمة للتحويل من الجهات ذات العلاقة)؛
- إيجاد كادر إداري مؤهل لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي الأمر الذي قد يتطلب إجراء تغييرات في الادارة، إعادة تدريب الجهاز الفني؛
- تغيير سياسات البنك من حيث النظرة إلى مصادر أمواله وطرق استخدامها إضافة إلى البحث عن أساليب إستثمارية جديدة تختلف عنها في البنوك الربوية، إنّ هذه الإجراءات تستدعي أن يحدث التحول بشكل تدريجي يتم في مرحلة انتقالية قد تأخذ

عام أو أكثر وذلك لتتم عملية التحول دون حدوث خلل في أعمال البنك أو حدوث خسائر كبيرة تصبح عبئا على البنك بعد التحول.

ب- الإجراءات الفنية اللازمة للتحول:

-إيجاد نظام محاسبي جديد يتعلق بالودائع وطرق معاملتها، القروض المرابحة، المشاركة والمضاربة، القروض الحسنة، حساب الأرباح أو الخسائر وبنود الميزانية المختلفة؛

-التوقف عن قبول ودائع على أسس ربوية والتوقف عن إعطاء قروض بفائدة وتصفية القروض القائمة بأسرع وقت ممكن وتحويل طويل الأجل منها إلى قروض مرابحة أو مشاركة؛

-التخلص من السندات التي تحمل فائدة إضافة إلى أسهم الشركات التي تتفق أعمالها مع الشريعة الإسلامية؛

-موائمة رأس المال و الإحتياطيات بما يتلاءم وطبيعة البنوك الإسلامية والعمل على توسيع قاعدة المساهمين برفع رأس المال؛

-تصفية كل المخصصات المتعلقة بالقروض الربوية وتكوين مخصص واحد جديد لمقابلة مخاطر الاستثمار؛

-تكوين مخصص لمقابلة مخاطر تقلب أسعار الصرف عند إعادة تقويم الموجودات الأجنبية؛

-تصفية أعمال بيع وشراء العملات الأجنبية بالآجل وذلك خلال الفترة الانتقالية للتحول؛

-تهيئة نظام حاسب إلكتروني جيد لاستيعاب أعمال المصرف خاصة احتساب أرباح الودائع وأرباح المضاربات المشاركات و المرابحات.

II. آثار تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: يترتب عن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية العديد من المزايا الإيجابية نذكر منها مايلي:

-إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ودور الهيئات الشرعية، كما يساهم التحول في ابتكار العديد من المنتجات التي لم تكن مطبقة من قبل المصارف الإسلامية؛

-تعزيز روح المنافسة بين المصارف الإسلامية الذي ينعكس إيجابا على تخفيض تكاليف التمويل وكذا فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية وإلغاء الاحتكار الذي مارسته المصارف الإسلامية؛

-تحديث نظم العمل وتطوير الأداء في المصارف الإسلامية نفسها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفة جديدة حفاظا على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية؛

-رفع درجة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية لدى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع ككل، ودور البنوك التقليدية في إعداد وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية، والإعلان والتسويق لمنتجاتها، وكذا عقد المؤتمرات والندوات المتعلقة بإنجازات الصيرفة الإسلامية وتطويرها؛

-الإقبال الكبير للأفراد من مختلف الشرائح في المجتمعات الإسلامية على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية كبديل للمعاملات الربوية، حيث إنّ الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية سيؤدي على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، وتكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة؛

-لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية في إدخال العمل المصرفي الإسلامي حيث سارعت العديد من الدول مثل الكويت والإمارات والبحرين واليمن ولبنان وتركيا إلى إصدار قوانين منظمة لعمل البنوك التقليدية والإسلامية، بالاضافة إلى تشجيع البنوك التقليدية على إدخال الصيرفة الإسلامية مثلما عملت "مؤسسة النقد العربي السعودي" التي أنشات وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي وتنظيم ندوات حول الصيرفة الإسلامية وتدريب العاملين في الرقابة على أسس عمل المصارف الإسلامية كما أن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية ساهم في الترخيص لإنشاء مصارف إسلامية؛

-اعتراف البنوك التقليدية بنجاح النظام المصرفي الإسلامي بدليل تزايد إقبالها على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية وإلغاء القاعدة الرأسمالية القائلة أنه لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة؛

-إنّ توجه العديد من البنوك التقليدية نحو فتح فروع إسلامية من شأنه أن يساهم في توظيف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة، وخبرة وكفاءة عالية لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية؛

-انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت فرع للتمويل الإسلامي المعروف بإسم University Islamic Financial وهو أول فرع تابع لبنك University Bank يعمل وفقا للشريعة الإسلامية، يقدم تمويلا بديلا للقروض العقارية مجازا إسلاميا بما يعادل (80) مليون دولار لعقارات سكنية وتجارية في (15) ولاية أمريكية، وعقود المرابحة والإجارة، كما يستثمر في التمويلات السكنية المرتكزة على عقود المرابحة، ويقدم الفرع أيضا للهيئة الفيدرالية لتأمين ودائع البنوك التابعة للحكومة الأمريكية منتجات ودائع مؤمنة إسلامية (معارفي فريدة، 2016، ص ص 93.92).

ثالثا: تقييم تجربة تحول بنك الكويت والشرق الأوسط نحو الصيرفة الإسلامية

I. نبذة عن البنك الأهلي المتحد الكويتي (البنك بعد إنهاء عملية التحول):

1- نبذة عن البنك الأهلي المتحد الكويتي: إنّ البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط ش. م. ك سابقا) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت عام 1971م وهو مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية وتتمثل أغراض البنك الأساسية في القيام بالأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويخضع للتعليمات التنظيمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وبعد حصول البنك على موافقة بنك الكويت المركزي وكذلك موافقة المساهمين والجهات الرقابية الأخرى على تحويله إلى بنك إسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2010 على التعديلات على النظام الأساسي للبنك وذلك لتحويل نشاطه إلى بنك إسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتغيير إسم البنك ليصبح البنك الأهلي المتحد ش. م. ك. نتيجة لذلك قام البنك بتحويل منتجاته المصرفية التقليدية إلى منتجات مصرفية إسلامية بعد التفاوض و الاتفاق مع عملائه، ولقد بدأ البنك نشاطه الفعلي كبنك إسلامي اعتبارا من 1 أفريل 2010، ومنذ ذلك التاريخ يتم القيام بكافة أنشطة البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء حيث وافقت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك على ذلك،

ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مر بها البنك بعد التحول فيمايلي(الموقع الرسمي للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع، www.ahliunited.com.kw، 01-12-2015، 14:00): -تعتبر سنة 2008م نقطة تاريخية هامة في مسيرة البنك بعد تحول البنك إلى مصرف إسلامي، وفي سنة 2010م قدم

البنك جميع خدماته ومنتجاته وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية تحت اسم البنك الأهلي المتحد-الكويت؛

-وفي ديسمبر 2011م رفعت وكالة التقييم الائتماني العالمية موديز "Moody's" تصنيف البنك الأهلي المتحد-الكويت للمرحلة القادمة استنادا إلى متانة المركز المالي للبنك الذي يمكنه من التغلب على كافة التحديات المستقبلية وتوفير أصول ذات جودة عالية، أما في جوان 2012م طرح البنك الأهلي المتحد-الكويت خدمة تمويل السيارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في معرض يضم مجموعة كبيرة من موديلات السيارات في الكويت على مساحة 2500 متر مربع، أما في سبتمبر 2012م ثبتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الدولية "Fitch Ratings" تصنيف البنك الأهلي المتحد-الكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة نظرا لقدرته على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، بالإضافة إلى ملاءة مركزه المالي الذي يرتكز على نمو أرباحه التشغيلية ومؤشراته المالية خلال عام 2011م والنصف الأول من عام 2012م مما انعكس إيجابا على نمو أرباحه المالية الصافية بشكل ملحوظ.

II. عرض النسب والمؤشرات المالية لبنك الأهلي قبل وبعد التحول من سنة 2007م إلى سنة 2014م

الجدول رقم(01): عرض النسب والمؤشرات المالية لبنك الأهلي قبل وبعد التحول من سنة 2007م إلى سنة 2014م

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموجودات (الأصول)							ألف دينار كويتي	
موجودات سائلة	727.464	533.456	528.079	710.387	877.194	745.322	842.261	855.906
تمويلات-قروض	1.251.476	1.472.932	1.561.104	1.609.986	1.617.722	1.728.082	2.140.922	2.480.431
إستثمارات	181.532	136.852	92.363	59.027	58.086	90.628	112.837	193.628
موجودات ثابتة	35.503	49.772	46.176	48.062	42.662	38.914	39.214	38.973
موجودات إخرى	42.574	44.006	32.811	26.875	32.175	29.976	29.742	27.990
مجموع الموجودات	2.238549	2.237.018	2.260.533	2.454.337	2.627.839	2.632.922	3.164.976	3.596.928
المطلوبات (الخصوم)							ألف دينار كويتي	
مجموع الودائع	1.888.408	1.915.782	1.988.032	2.147.242	2.312.084	2.296.911	2.793.414	3.210.494
مطلوبات أخرى	46.877	49.344	35.165	41.800	40.724	40.630	48.407	47.114
حقوق الملكية	269.884	243.066	213.159	245.679	262.190	282.809	309.792	326.868
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2.238.549	2.237.018	2.260.533	2.454.337	2.627.839	2.632.922	3.164.976	3.596.928
إجمالي الإيرادات	92.662	105.944	85.048	77.394	77.642	86.359	98.713	101.175

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات المالية المجمعة للبنك.

تشير بيانات الجدول رقم (01) الذي يوضح أهم البيانات المالية للبنك الأهلي المتحد قبل وبعد عملية التحول من سنة 2007م إلى سنة 2014م إلى انخفاض في مجموع أصول البنك حيث سجلت نسبة الانخفاض بـــ0,1% في 2008 مقارنة بعام 2007 كما انخفض حجم الاستثمارات بـــ ـــ25% في 2008 مقارنة بـــ 2007 خلال هذه الفترة كسب البنك العملاء حيث ارتفعت الودائع بمعدل 1,4% مقارنة بعام 2007م كما أنّ صافي الأرباح التي حققها البنك انخفضت بنسبة 3% في عام 2008م مقارنة بعام 2007م، كما تشير أيضا بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 1% في 2009 مقارنة بـــ 2008 وانخفض حجم الاستثمارات بـــ32% في 2009 مقارنة بعام 2008م خلال هذه الفترة كسب البنك العملاء حيث نمت الودائع بمعدل 4% مقارنة بـــ 2008م ولقد انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي حققها البنك حيث انخفضت بنسبة 82% في 2009 مقارنة بـــ 2008.

تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 8% في 2010 مقارنة 2009 وانخفض حجم الاستثمارات بـــ36% في 2010 مقارنة بـــ 2009، خلال هذه الفترة ارتفعت الودائع بمعدل 8% في 2010 مقارنة بـــ 2009 ولقد

انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي حققها البنك حيث ارتفعت بنسبة 141% في 2010 مقارنة بعام 2009 وتشير أيضا بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 7% في 2011 مقارنة بـــ 2010 وانخفض حجم الاستثمارات بـــ1,6% في 2011 مقارنة بعام 2010 وخلال هذه الفترة أيضا كسب البنك العملاء حيث ارتفعت الودائع بمعدل 8% في 2011 مقارنة بعام 2010 أما بالنسبة لصافي الأرباح التي حققها البنك فقد ارتفعت بنسبة 11% في 2011 مقارنة 2010 كما تشير أيضا بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 0,1% في 2012 مقارنة بـــ 2011 كما ارتفع أيضا حجم الاستثمارات بـــ56% في 2012 مقارنة بـــ 2011، خلال هذه الفترة خسر البنك العملاء حيث انخفضت الودائع بمعدل 0,6% في 2012 مقارنة بـــ 2011 ولقد انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي حققها البنك حيث ارتفع بنسبة 49% في 2012 مقارنة بـــ 2011، كما تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 20% في 2013 مقارنة بـــ 2012 وارتفع حجم الاستثمارات بـــ24% في 2013 مقارنة بـــ 2012 خلال هذه الفترة ارتفعت الودائع بمعدل 22% في 2013 مقارنة بـــ 2012 ولقد انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي

حققها البنك حيث ارتفعت بنسبة 13% في 2013 مقارنة بـــ 2014، كما تشير أيضا بيانات الجدول إلى ارتفاع في مجموع أصول البنك حيث سجلت زيادة بنسبة 14% في 2014 مقارنة بـــ 2013 وارتفع حجم الاستثمارات بـــ71% في 2014 مقارنة بعام 2013 خلال هذه الفترة أيضا

ارتفعت الودائع بمعدل 15% في 2014 مقارنة بعام 2013 ولقد انعكس كل ذلك على صافي الأرباح التي حققها البنك حيث ارتفعت بنسبة 8% في 2014 مقارنة بـــ 2013.

الشكل رقم (01): تطور موجودات بنك الاهلي المتحد قبل وبعد عملية التحول من سنة 2007م إلى 2014م

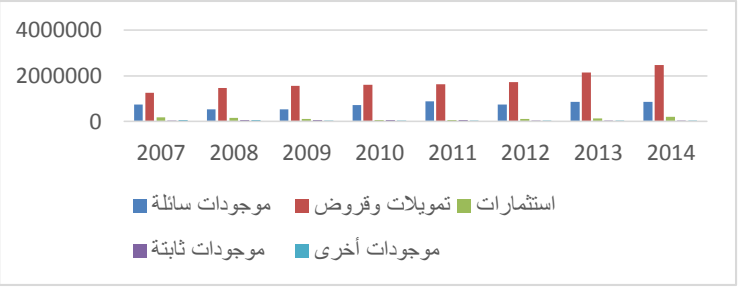

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02): تطور مطلوبات بنك الأهلي المتحد قبل وبعد التحول من سنة 2007م إلى 2013م

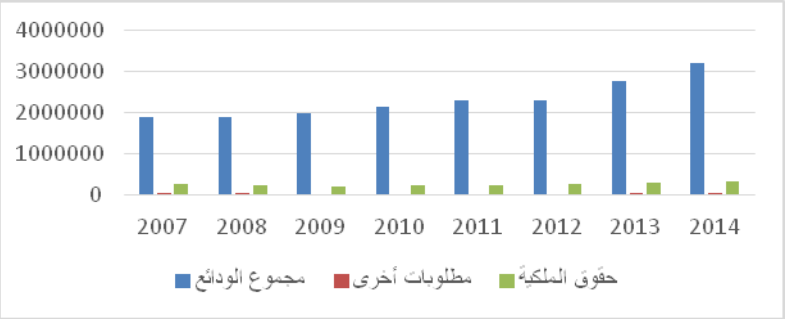

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول رقم (01).

الشكل رقم(03): تطور الايرادات والدخل الصافي لبنك الاهلي المتحد 2007 إلى 2014

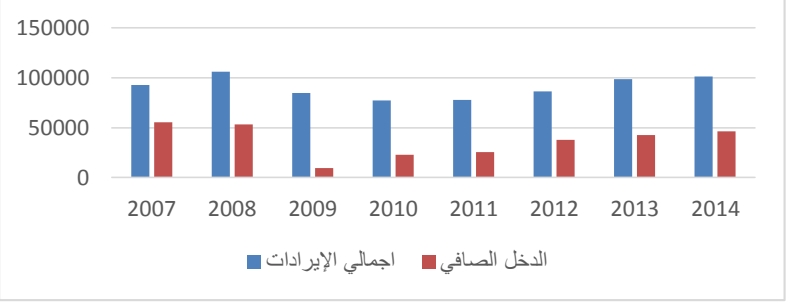

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والتمثيل البياني لأهم البيانات المالية لبنك الأهلي المتحد قبل وبعد عملية التحول من 2007م إلى 2014م، أنّ إجمالي الموجودات أخذ منحنى متذبذبا قبل عملية التحول(من 2007م إلى 2009م)في حين أنّ إجمالي الموجودات بعد التحول(من 2010م إلى 2014م)أخذ منحنى تصاعديا حيث بلغت نسبة ارتفاع إجمالي الموجودات 1% قبل التحول وكان الارتفاع نتيجة لإرتفاع إجمالي الموجودات بين سنتي 2007م و2009م، في حين بلغت نسبة الارتفاع بعد التحول 46% وكان الإرتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الموجودات بين سنتي 2010م و 2014م، وهو نفس الإتجاه التصاعدي لكل من الموجودات الثابتة والتمويلات والقروض التي قدمها البنك قبل عملية التحول فقد بلغت نسبة إرتفاع كل منهما على التوالي 30% و25%، ولقد استمر إرتفاع نسبة التمويلات التي قدمها البنك بعد عملية التحول حيث بلغت نسبة الإرتفاع 54%، في حين انخفضت الموجودات الثابتة بنسبة 19%، وقد انخفضت نسبة كل من الموجودات السائلة والاستثمارات قبل عملية التحول، فقد حددت نسبة انخفاض الموجودات السائلة بـــ 27%، في حين بلغت نسبة إنخفاض الإستثمارات 49%، كما ارتفعت كل من الإستثمارات والموجودات بعد عملية التحول (من 2010م إلى 2014م) فقد ارتفعت الإستثمارات بنسبة 22.8% في حين إرتفعت الموجودات السائلة بنسبة 20%، أما بالنسبة لجانب الخصوم فقد اتجه تصاعديا (من 2010م إلى 2014م) بعد أن كان متغيرا بين الإرتفاع والإنخفاض قبل عملية التحول حيث بلغت نسبة إرتفاع مجموع الودائع قبل التحول 5% وكان الإرتفاع نتيجة لارتفاع مجموع الودائع بين سنتي 2007م و2009م، وبلغت نسبة الإرتفاع بعد التحول 49%، أما حقوق الملكية فقد انخفضت بنسبة 21% قبل التحول، وقد ارتفعت بعد التحول وحددت نسبة الإرتفاع بـــ 33%، أما بالنسبة لإجمالي الإيرادات قبل التحول فقد إنخفضت بنسبة 8%، في حين أنّها ارتفعت بعد التحول بنسبة 31% وبالمقابل كان إتجاه الدخل متغيرا أيضا بين الإرتفاع و الإنخفاض قبل عملية التحول، حيث بلغت نسبة انخفاضه 83%، بينما ارتفع الدخل بعد التحول فقدرت نسبة الإرتفاع بـــ 31%.

جدول رقم (02): أهم المؤشرات والنسب المالية لبنك الأهلي المتحد قبل وبعد التحول

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الأرباح (%)	12 ,19	−3,50	−82,18	140,76	10,82	49,28	12,95	8,13
هامش الربح PM (%)	59,87	50,52	11,22	29,68	71,42	44	43,47	45,87
منفعة الأصول UA (%)	4,14	4,73	3,76	3,15	2,95	3,28	3,12	2,81
العائد على الأصول ROA (%)	2,48	2,39	0,42	0,93	0,97	1,44	1,35	1,29
الرافعة المالية EM (%)	8,29	9,20	10,60	10	10,02	9,31	10,22	11
العائد على حقوق الملكية ROE (%)	20.55	22,02	4,47	9,35	9,71	13,43	13,85	14,2
معدل توظيف الموارد (%)	66,39	74,57	82,21	69,75	65,09	70,50	72,63	75,59
نسبة السيولة (%)	38,52	27,84	26,56	33,08	37,94	32,45	30,15	26,66

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات المالية المجمعة للبنك.

شكل رقم (04): مؤشرات العائد على حقوق الملكية لبنك الأهلي المتحد قبل وبع التحول من سنة 2007م إلى 2014م

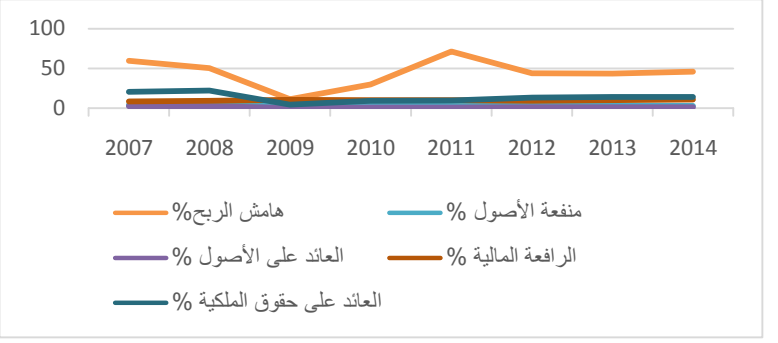

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول رقم 02.

الشكل رقم (05): تطور بعض النسب المالية لبنك الاهلي المتحد قبل وبعد التحول من سنة 2007 م إلى 2014م

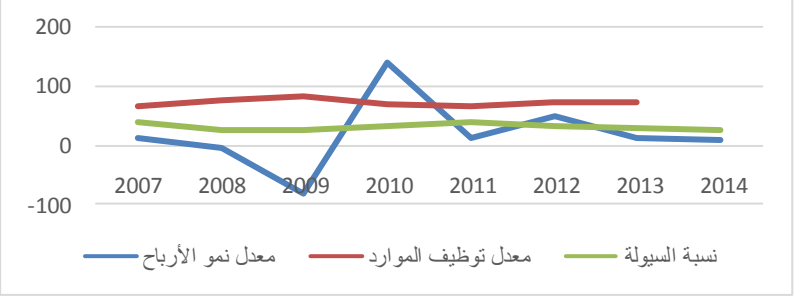

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الجدول رقم 02.

III. تحليل النسب والمؤشرات المالية للبنك الأهلي المتحد قبل وبعد إتمام عملية التحول:

أ-العائد على الأصول (ROA) قبل إتمام عملية التحول: العائد على الأصول سنة 2007م قدر بـــ 2,48% حيث انخفض خلال السنة الموالية إلى 2,39% حيث كان سبب هذا الانخفاض هو عدم كفاءة البنك في التحكم ومراقبة التكاليف وهذا ما يعكس انخفاض مؤشر هامش الربح

من 59,87% خلال سنة 2007م إلى 50,52% في سنة 2008م، ولقد انخفض العائد على الأصول من 2,39% خلال سنة 2008م ليصل إلى 0,42% في سنة 2009م حيث كان سبب هذا الانخفاض هو عدم كفاءة البنك في استخدام أصوله وهذا ما يعكس انخفاض منفعة الأصول من 4,73% في سنة 2008م ليصل إلى 3,76% في سنة 2009م كما يرجع أيضا سبب هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة البنك في التحكم في التكاليف ومراقبتها وهذا ما يعكس الانخفاض مؤشر هامش الربح من 50,52% خلال سنة 2008م ليصل إلى 11,22% في سنة 2009م وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنّ البنك فقد قدرته على التحكم في التكاليف ومراقبتها خلال هذه الفترة التي يمر بها وهي الإعداد للتحول وما تتطلبه من نفقات متنوعة خاصة تلك المتعلقة بتدريب الموظفين وتجديد الأنظمة الآلية بما يتناسب مع الوضع الجديد بعد التحول، أما من سنة 2009م إلى سنة 2010م خلال هذه الفترة ارتفع العائد على الأصول من 0,42% خلال سنة 2009م ليصل إلى 0,93% في سنة 2010م يرجع سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة البنك في التحكم في التكاليف ومراقبتها خلال هذه الفترة وهذا ما يعكس ارتفاع هامش الربح من 11,22% في سنة 2009م ليصل إلى 29,68% في سنة 2010م.

ب-العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل إتمام عملية التحول: العائد على حقوق الملكية في سنة 2007م قدر بـــ 20,55% ارتفع خلال السنة الموالية ليصل إلى 22,02%، يرجع سبب هذا الارتفاع إلى قدرة المحللين والمساهمين على التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد أو الأداء وهذا ما يعكس ارتفاع مؤشر الرافعة المالية من 8,29% في سنة 2007م لتصل الى 9,20% في سنة 2008م، كما انخفض العائد على حقوق الملكية من 22,02% خلال سنة 2008م ليصل إلى 4,47% في سنة 2009م ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة إدارة البنك في استغلال الأصول وهذا ما يعكس انخفاض العائد على الأصول من 2,39% في سنة 2008م ليصل إلى 0,42% في سنة 2009م، أما من سنة

2009م إلى سنة 2010م فقد ارتفع العائد على حقوق الملكية من 4,47% خلال سنة 2009م ليصل إلى 9,35% في سنة 2010م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة البنك في استغلال الأصول وهذا ما يعكس ارتفاع العائد على الأصول من 0,42% خلال سنة 2009م ليصل إلى 0,93% في سنة 2010م.

ج--العائد على الأصول (ROA) بعد إتمام عملية التحول من سنة 2010م إلى سنة 2014م: ارتفع العائد على الأصول ليصل إلى 0,97% في سنة 2011م مقارنة بـــ 0,93% خلال سنة 2010م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة البنك في التحكم في التكاليف ومراقبتها خلال هذه الفترة وهذا ما يعكس ارتفاع هامش الربح من 29,68% خلال سنة 2010م ليصل إلى 71,42% في سنة 2011م، ولقد استمر العائد على الأصول في الارتفاع حيث بلغ 1,44% في سنة 2012م مقارنة بـــ 0,97% في سنة 2011م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة البنك في استخدام اصوله وهذا ما يعكس ارتفاع منفعة الأصول من 2,95% في سنة 2011م إلى 3,28% في سنة 2012م، في حين انخفض العائد على الأصول ليصل إلى 1,35% في سنة 2013م مقارنة بـــ 1,44% في سنة 2012م ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة البنك في استخدام أصوله وهذا ما يعكس انخفاض منفعة الأصول من 3,28% في سنة 2012م إلى 3,12% في سنة 2013م، كما يرجع أيضا سبب هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة البنك في التحكم في التكاليف ومراقبتها وهذا ما يعكس انخفاض هامش الربح من 44% في سنة 2012م ليصل إلى 43,47% خلال سنة 2013م، ولقد استمر العائد على الأصول في الانخفاض ليصل إلى 1,29% في سنة 2014م ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة البنك في استخدام أصوله وهذا ما يعكس انخفاض منفعة الأصول من 3,12% في سنة 2013م ليصل إلى 2,81% في سنة 2014م.

د- العائد على حقوق الملكية (ROE) بعد إتمام عملية التحول من سنة 2010م إلى سنة 2014م: مباشرة بعد التحول استمر العائد على حقوق الملكية في الارتفاع ليصل إلى 9,71% في سنة 2011م مقارنة بـــ 9,35% في سنة 2011م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى أنّ المحللين والمساهمين تمكنوا من التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد أو الأداء وهذا ما يعكس ارتفاع الرافعة المالية من 10% في سنة 2010م إلى 10,02% في سنة 2011م، كما يرجع أيضا سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة البنك في

استغلال الأصول وهذا ما يعكس ارتفاع العائد على الأصول من 0,93% في سنة 2010م إلى 0,97% في سنة 2011م، كما استمر العائد على حقوق الملكية في الارتفاع ليصل إلى 13,43% في سنة 2012م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة البنك في استغلال الأصول وهذا ما يعكس ارتفاع العائد على الأصول من 0,97% في سنة 2011م إلى 1,44% في سنة 2012م، كما

استمر ارتفاع العائد على حقوق الملكية في الارتفاع ليصل إلى 13,85% في سنة 2013م، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى أنّ المحللين والمساهمين تعرفوا على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وهذا ما يعكس ارتفاع الرافعة المالية من 9,31% في سنة 2012م إلى 10,22% في سنة 2013م، كما استمر أيضا العائد على حقوق الملكية في الارتفاع ليصل إلى 14,2% في سنة 2014م ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى أنّ المحللين والمساهمين تعرفوا على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد أو الأداء، وهذا ما يعكس ارتفاع الرافعة المالية من 10,22% في سنة 2013م لتصل إلى 11 في سنة 2014م.

الخاتمة:

لقد تم استعراض أهم الجوانب المتعلقة بالتحول نحو الصيرفة الإسلامية، كما تم أيضا عرض أهم النسب والمؤشرات المالية لبنك الكويت والشرق الأوسط قبل وبعد إتمام عملية التحول وعليه فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-إنّ إتمام خطة تحول البنوك التقليدية وتقديم للعمل المصرفي الإسلامي ما هو إلا اعتراف بنجاح وتفوق الصيرفة الإسلامية، كما أنه يعتبر أيضا أفضل دليل على نجاح عملية تحول البنوك التقليدية؛

-أنّ التحول للصيرفة الإسلامية يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للبنك وهذا ما سيشجع باقي البنوك على التحول نحو الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي وليس المحلي

والإقليمي فقط، كما أن هذا التسابق سيعمل على رفع مستوى الإبداعات الإسلامية على المدى البعيد؛

– يظهر أثر التحول المصرفي للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في إيجاد البديل في كل مايتعلق بأنشطة البنك المتحول (الموارد وأساليب الإستثمار، المنتجات المصرفية وفي التعامل مع البنوك الأخرى).

المراجع:

1- القرآن الكريم.

2- إبن منظور محمد بن مكرم، **لسان العرب**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، 184/11، دون سنة نشر.

3- أحمد عبد الرحيم آل محمود، أحمد صالح المرزوقي، **تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي النظرية وخطوات التطبيق**، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون، الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، يومي: 6 و7 اكتوبر 2015.

4- الربيعة سعود محمد، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، الجزء الاول، الطبعة الاولى، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.

5- حسين حامد حسان، **خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها، تجربة مصرف الشارقة الوطني**، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية بجامعة الشارقة، 7 إلى 9 ماي 2002.

6- حسين حسن شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية، العدد 240، 2001.

7- سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2005.

8- صادر راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، أنشطتها**، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

9- عمر زهير حافظ، **رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية**، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية، جدة، السعودية، العدد الأول، 1996.

10- قلعجي محمد، **معجم لغة الفقهاء**، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1988، 434/1، دون سنة نشر.

11- مخلوف حسين محمد، **معاني كلمات القرآن تفسير وبيان**، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

12-مصطفى على أبو حميرة، نوري محمد أسوسي، **تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية**، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27-28 أفريل 2010.

13-معارفي فريدة، **إستراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية-دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2016.

14- يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 27-28 أفريل 2010.

15- البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت والشرق الاوسط من سنة 2007 الى سنة 2009.

16- البيانات المالية المجمعة لبنك الأهلي المتحد من سنة 2010 الى سنة 2014.

17- البيانات المالية المجمعة، بنك الكويت والشرق الوسط ش. م. ك، 31 ديسمبر 2007.

18- البيانات المالية المجمعة، بنك الكويت والشرق الأوسط ش. م. ك، 31 ديسمبر2009.

19- البيانات المالية المجمعة، البنك الأهلي المتحد ش. م. ك. 31 ديسمبر 2010.

20-الموقع الرسمي للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع، www.ahliunited.com.kw.